مجلة العلوم الإنسانية —— عدد 50 ديسمبر2018، المجلد ب، ص. ص 253-266 ——

الاستعمال الشرعي للمخدرات في ظل الاتجاهات الحديثة لها

نضال بوعون
كلية الحقوق
جامعة الإخوة منتوري
قسنطينة

ملخص:
إن المجتمعات المعاصرة بطبيعتها مجتمعات استهلاكية وذات استعمال واسع لشتى مستلزمات الحياة الاستهلاكية، هذه الأخيرة صفة لازمت الإنسان منذ القدم، حيث اكتشاف الإنسان لهذه الأنواع من المواد المخدرة منذ فجر التاريخ والتي قام باستخدامها، فمنها من وجدت في الطبيعة المحيطة به و مناها ما تم تصنيعها من طرفه، و استعملها لأغراض معيشته في من طبخ و علاج لمختلف الأمراض، لكن بالتطور الرهيب الذي مس المجتمعات أصبحت ظاهرة المخدرات متفشية فيه بشكل كبير و رهيب، في إنتاجها و استهلاكها و تسويقها مما أدى بخروجها من الاستعمال الذي وجدت من أجله.
الكلمات المفتاحية: المخدرات، استعمال مشروع، المؤثرات العقلية، تهريب، اتجاهات حديثة

Abstract:
The contemporary societies are inherently consumer and with the use of a wide variety of consumer necessities of life communities, This last recipe haunted man since ancient times, where human discovery of these types of narcotic substances since the dawn of history and by the use, from the mismatch found in the surrounding nature and what was manufactured by him, And used it for the purpose of living in the cooking and treatment of various diseases, but the terrible development that affected societies became a phenomenon of drugs is rampant in a huge and terrible, in production, consumption and marketing, resulting in the exit from the use that was found for it.
Keywords: drugs, legal use, psychotropic substances, smuggling, modern trends

مقدّمة:

إن استعمال المواد المخدرة دائما وإن كانت الأغلبية من الفقهاء قد اعتبرها مواد خطيرة حيث يستلزم وضع تشريعات تعاقب على سوء استعمالها مما يورد لنا بمفهوم المخالفة أن سوء استعمال المواد المخدرة يقابله حسن استعمالها أو مشروعية استخدام هذه الأخيرة إن تم ذلك بطرق علمية و عملية سليمة، بحيث يتم تحويل الضرر الذي تقدمة لمتعاطيه إلى دواء مثلا يعمل على استرخائه و تناسيه للآلام الحادة و الأمراض التي تصيبه، لكن بعد التطور الذي شهده العلم في العصر الحديث مما زاد في اسهلاكها و كثرة الطلب عليها مع العلم أن كثرة الطلب عليها غالبا ما يكون بطرق غير مشروعة، هذا ما أدى إلى انتهاج سياسة مغايرة لها في استعمالها لغير ما و جدت من أجله.

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2018

مما يبرز لنا الاشكالية التالية: هل اقتصر استعمال المخدرات فقط على نحو مشروع و قانوني أم لا ، خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة التي أخذتها؟

وعليه سوف نتناول اشكالية البحث في ثلاثة محاور كالتالي:

- المحور الأول: استعمالات المخدرات

- المحور الثاني: واقع المخدرات في العالم

- المحور الثالث: تطور طرق وأساليب تهريب المخدرات

المحور الأول: استعمالات المادة المخدرة

عرف موضوع تقنين المواد المخدرات جدلا واسعا في السنوات الأخيرة، فقد سعت بعض الدول إلى تقنين استهلاك مخدر الماريجوانا، كهولندا التي قننت استهلاك الماريجوانا، وذلك سعيا منها إلى محاولة الفصل بين المخدرات الخفيفة والخطيرة، هذا وقد قننت الأوروغواي زراعة و إنتاج واستهلاك الماريجوانا، وهو التشريع الذي أقر بتقنين بيع الماريجوانا لكل شخص شريطة أن يكون مسجل لدى صيدليات المصرح لها ببيعها من طرف السلطات المختصة بذلك، حيث تقوم ببيع الغرام الواحد من الماريجوانا مقابل ما لا يزيد عن دولار واحد، وسيكون من حق كل مستهلك شراء ما لا يزيد عن 40 غراما في الشهر[1]، حيث نجد في بلاد أوربا الوسطى و الشرقية و بعض دول آسيا الوسطى تقوم بزراعة الخشخاش من أجل إنتاج البذور و الزيوت التي تستخدمها في حياتها اليومية كالطبخ[2].

كما يري العديد من أنصار إباحة "الماريجوانا" بالسماح بتدخينها بشكل قانوني سيؤدي لزيادة العائدات الضريبية للدولة، مما يصنع مجالا جديدا للعمل وينعش الاقتصاد، حتى أن البعض يعتبرها تالية للتبغ في جدواها التسويقية في حين يوافق البعض عليها للاستخدامات الطبية، هذا وإن كان العديد من الدول قد اتجهت بالفعل لانتهاج سياسة عدم اعتبار استهلاك "الماريجوانا" جريمة[3]، حيث قضت المحكمة العليا في الأرجنتين بأنه "من غير الدستوري" معاقبة الأفراد بسبب الاستخدام الشخصي للماريجوانا[4]، هذا و لقد لقي هذا القرار صدى كبير في الدول مما جعل بعض الدول تنتهج سياسة الأرجنتين في الإباحة المشروطة لاستخدام المخدرات [5]، كذلك في كولومبيا يمكن تعاطي الماريجوانا وامتلاكها بدون ملاحقه قانونيه حتى 20 جراما أما بالنسبـــــــــة للكوكايين فلا تتعـــــدى1 غرام[6]، هذا و قد أقرت الولايات المتحدة الأمريكية في حكمها الصادر عن المحكمة العليا في "ميشجان" بإلغاء حكم بالإدانة في جريمة حيازة وتعاطي سيجارتين من الماريجوانا (الحشيش) بستة 6 أصوات و امتناع صوت واحد عن التصويت، وكان هذا على أساس أن تعاطي الماريجوانا يدخل في نطاق السرية التي كفلها الدستور ضد أي تدخل غير مبرر من جانب الدولة[7]، ففي 1996 أباحة أو أجازة محافظة كالفورنيا الاستعمال الطبي للماريجوانا و الذي حذوت حذوها بعد ذلك حوالي اثني عشر ولاية أخرى ، مما دفع الحكومة الاتحادية إلى تبني موقف إن صح القول عليه أنه أقل قمعي من سابقه[8].

كذلك نجد أن بعض الدول الأوربية لاحقت هذه السياسة التي اعتمدتها معظم دول أمريكا الشمالية و اللاتينية، حيث نجد على سبيل المثال أن بلجيكا توقفت عن اعتبار تعاطي المخدرات ويسمح بحملها والتنقل بها بدون ملاحقه قانونيه لكن في حدود 3 جرامات من الحشيش أو نبتة من القنب الهندي و أن يتجاوز سن 18 سنة[9].

هذا و نجد أن فلسطين تعد من بين الدول العربية التي أباحة حيازة و تداول المخدرات في قانونها بحيث نص على أنه يمكن حيازة المخدرات أو المؤثرات العقلية بشرط أن يكون مرخص له من الجهات المختصة و أن لا يتجاوز النسب التي حددت، بمعنى أنه تم حصر التعاطي الشرعي إلى شرطين أساسين وإذا اختل أحد هذا الشرطين دخل المستخدم لها في حيز التعاطي الغير مشروع[10].

و بالرجوع إلى المواثيق الدولية نجد أنها أسندت تنظيم استخدام المواد المخدرة في المسائل الطبية و العلمية و في مسألة تصديرها و زرعها و الاتجار بها، إلى تنظيمات الدول الأطراف في تلك المعاهدات[11].

حيث يرى بعض علماء الطب النفسي أن تعاطي الحشيش مثلا لا يؤدي إلى الإدمان باعتباره أخطر الحلقات و أكثرها ضررا مثلما هو الحال في تعطي الخمور و المسكرات و الأفيون و التبغ، كذلك

أنه لا يؤدي تعاطي هذه الأخيرة إلى وضع المتعاطي في طريق الإجرام و بالتالي لا يرتكب عديد من الجرائم الأخرى كالقتل و جرائم الأموال...الخ، على عكس المواد المخدرة الأخرى التي تتسم بخطورة قصوى على النفس و المجتمع[12].

أولا: استعمال المخدرات طبيا

كما ذكرنا سابقا أن الإنسان عرف بعض النباتات و الأعشاب التي كان يستعملها في علاج كثير من الأمراض السائدة في زمانه، حيث عُرف في الحضارات السابقة على استعمالهم مواد نباتية في التخدير كنبات الأفيون الذي يتميز بتخفيف الآلام التي يعاني منها الفرد وقد عرفت حضارات أخرى قديمة كالحضارة السومرية و الفرعونية مشتقات الأفيون كالمورفين و الهيروين، غير أن استعمال أو استخدام هذه النباتات المخدرة لم يثر أي مشكلة جزائية في السابق، لأن المبتغى منها كان خدمة الإنسان لا غير[13].

كان أول مؤتمر دولي خاص بالمخدرات في الصين سنة 1909م و الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية و الذي حضرته حوالي 13 دولة و سجل غياب للدول العربية، والذي عرف باسم مؤتمر الأفيون، حيث اتخذت فيه تسعة قرارات استهدفت قصر إنتاج الأفيون فقط للأغراض الطبية، ثم عقد مؤتمر ثاني في لاهاي سنة 1912م قصد تطوير و بلورة هذه القرارات التسعة و التي كانت نتيجتها عن ميلاد أولا اتفاقية دولية في مجال المخدرات هي الاتفاقية الدولية للأفيون عام 1912م حيث قصر استخدام الأفيون و مشتقاته فقط على الاحتياجات الطبية و الشرعية[14].

ففي بعض الأحيان يصف الأطباء بعض أنواع المخدرات كعقارات أو وصفات طبية تحتوي على بعض مركبات المخدرات لمرضاهم من أجل أو الذين يعانون من أمراض محددة، و من المعروف أن هذه الوصفات تفيد في تخفيف الآلام المستمرة و المتكررة و تعمل كمهدئ أحيانا للقلق و تساعد على النوم[15]، حيث بينت الكثير من المحاولات و التجارب العلمية التي هدفت إلى الاستفادة من المخدرات في مجال العلاج الطبي وأن لها فوائد كبيرة باستعمال بعضها في مجال العلاج الطبي و أنتج منها العديد من العقاقير الطبية التي استخدمت لعقد طويل من الزمن في العلاج ولا تزال تستخدم إلى غاية يومنا هذا[16]، خاصة في العمليات الجراحية[17]، ناهيك عن تلك المواد التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية و التي إذا ما تم استهلاكها بطريقة مفرطة فإنها تسبب بعض الهلوسات و تكون لها نفس التأثير الذي تحدثه المخدرات، لكن في أصلها هي مواد غذائية كان يستخدمها الإنسان في طعامه و علاجه، مثل علاج حالات عسر الهضم و الغازات، وعلاج آلام المعدة و الصداع و غيرها، كالزعفران و العنبر و جوز الطيب، بحيث تعتبر هذه الأخيرة من المواد الشعبية التي يستخدمها الإنسان[18]، هذا و نجد كذلك بعض العقاقير التي تدخل ضمن المواد المحظورة لكن تستخدم وفقا لمعايير طبية في تخفيف درجات مختلفة من الآلام الحادة بدون أن يفقد مُستخدمها وعيه، حيث تتوفر هذه الأخيرة في نوعين نوع مخدر و آخر غير مخدر[19].

حيث تؤثر على الآليات العصبية الحيوية للدماغ من أجل تحسين وظائف و التقليل من الاضطرابات و الاختلالات التي تحدث للدماغ[20]، حيث كانت بدايتها الإكلينيكية الأولى و بقوة كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية، وهذا بإعطائها للجنود لأنها كانت تساعدهم في محاربة التعب وتقلل من درجات القلق و تزيد من شراسة المحارب، و بعد انتهاء الحرب أصبح استعمالها ليس مقتصر فقط على الجنود بل أصبح جميع الناس يستعملونها لعدة أغراض منها من أجل القضاء على السمنة لأنها تقلل من الشهية و عادة ما يتم وصفها من طرف الطبيب للذين يعانون من السمنة الزائدة، كذلك كانت تستعمل من أجل ممارسة النشاطات الرياضة[21].

كما يجد بالإشارة أن هذه العقاقير كانت تستخدم كذلك للجراحة و هذا نظرا لمفعولها القوي في التخدير[22]، كما أنها تستعمل من أجل التسكين و كذا في القضاء على الحساسية من بعض الأمراض التي تصيب الإنسان كعقار الكيتامين الذي يتوفي في عدة أشكال من أقراص و حتى في شكل سائل يستعمل عن طريق الحقن، حيث أنه في الشارع يوصف على أنه هو عقار الاكستازي و هذا خطأ، بحيث يعمد التجار إلى قول ذلك من أجل زيادة نسبة البيع، لكن يمكن لها أن تعمل بنفس تأثير مادة الاكستازي

إذا تم خلطها بمواد أخرى بحيث يكون لها نفس تأثير هذه الأخيرة[23]، كذلك نجد بعض العقاقير التي لها استخدامات طبية أيضا، حيث يشمل ذلك في علاج حالات ضعف العضلات، والتعامل مع حالات نقص الهرمونات، عند الرياضيين مثل محترفي كمال الأجسام، و التي تمكنهم من التدريب بالأكثر حيوية وهمة وتبني عضلاتهم وتريحهم من عناء التدريب بشكل أسرع، حيث تقوم شركات الأدوية المختلفة بتصنيع هذه المنشطات بمسميات و أشكال مختلفة، وتشمل الأسماء التجارية، أنادرول، وثيرابولين، وديكاديورابولين، وبارابولين، وديانابول، و وينسترول، ونظرا لأن المنشطات لها استخدامات طبية مشروعة، فإنها يتم تحضيرها في العديد من المعامل الصيدلانية على مستوى العالم ولكن في العديد من البلدان تتوافر هذه العقاقير فقط بوصفة طبية[24]، و مما لاشك فيه أن وصف الأطباء للأدوية للمرضى بصورة مسئولة و ملائمة لحالاتهم المرضية من حيث الجرعات و الكميات اللازمة للعلاج، و التزام الصيادلة بصرف ما هو مدون في الوصفة الطبية، هذا من شئنه تخفيض الطلب على العقاقير الخاضعة للرقابة كما أنه يخفض من نسبة تعاطيها[25].

ثانيا: استعمال المواد المخدرة للأغراض التجارية

ظهر التبادل التجاري لأول مرة في المواد المخدرة عند المجتمع الهندي منذ زمن بعيد، ففي الهند تم استخدام نبات الخشخاش و الأفيون منذ القرن السادس ميلادي في عدة مواضع كالأكل أو التدخين و حتى الشرب، و بقيت هذه الأخيرة تستخدمه في تبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى و خاصة مع الصين، حيث كان لهذا التوسع التجاري صدى هائل أدى إلى نشوب حرب سميت بحرب الأفيون و التي دامت ثلاثة سنوات و انتهت بهزيمة الصين، حيث أن هذه الأخيرة لم تبقى فقط مقتصرة على النطاق الداخلي للدول بل تعدت ذلك، و أصبح القانون الدولي مهتم بهذه الظاهرة و التي عمل جاهدا في تنظيمها، عن طريق خلق تلك القواعد القانونية الملزمة التي تمثلت في الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية من أجل إعادة النظر فيها و التقليل من خطورتها بتنظيمها واستعمالها التجاري المرخص، والذي لقي صدى كبير في وسط الأنظمة القانونية الداخلية للدول المتأثرة بها[26].

أ- تنظيم الاتجار بالمخدرات على الصعيد الداخلي للدول

في شهر ديسمبر 2013 صادق برلمان دولة الأوروغواي على قانون جديد مفاده تقنين إنتاج وتوزيع و بيع مخدر الماريجوانا، هذه الدولة الأمريكية اللاتينية أصبحت بالتالي أول دولة في العالم تمنح ترخيص لهذه المادة على صعيد وطني، مستقطبة إليها أنظار العالم أجمع، لكونها أول بلد من أمريكا الجنوبية يتعامل مع ظاهرة الاتجار وتعاطي المخدرات[27]، هذا حتى وإن كان ما هو مسلم و معروف عليه سابقا أنه في هولندا كان يباع الحشيش منذ 1976 في المقاهي التجارية، و التي كانت محل طرح تحت القانون المؤرخ في 2009 المعنون " بالتنظيم المحلي للمقاهي" التي يباع فيها الحشيش، حيث أعتبر تعاطي المخدرات له علاقة مباشرة في العملية الأمنية، إلا أنه في الواقع هذا القانون أنشئت ما يسمى بنظام مراقبة الكمية والنوعية لتعاطي المخدرات، و الذي يحظر على الأشخاص دون سن 18 شراء واستهلاك المخدرات كالحشيش و الماريجوانا في هذه الأماكن[28]، هذا كله فإن هذه التدابير المذكورة لم تدخل حيز النفاذ لأنها عبارة عن مشروع قانون وليس بقانون، وفي 27 ماي 2011 أشاد بعض الوزراء الهولنديين من بينهم وزير الصحة العامة والعدالة، أنه بحلول عام 2012 يمنع بيع وشراء الحشيش للأجانب في كل المقاهي التجارية[29]، بالمقابل فعلى المتعاطين ذو الجنسية الهولندية يمكنه استغلال هذه الأماكن لكن وفقا لشروط حددها هذا الأخير[30]،

هذا ولاسيما و أن ثقافة الاتجار بالمخدرات في الدول العربية تبقى مبهمة نوع ما إلا أنه بالتدقيق في قوانينها نلاحظ أنه يمكن الاتجار فيها لكن بشروط معينة تفرض من طرف الدولة و كذا بتراخيص تكون من هيئات مختصة فيها، فمثلا في القانون المصري نجد أنه يبيح الاتجار بالمخدرات لكن بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة[31]، حيث أنه هذا الأخير لا يمكنه أن يسلم أو أن يمنح لكل من الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات جنائية[32]، أما بالنسبة للقانون الفلسطيني فإنه حصر عملية التجارة إلى لأغراض طبية فقط، بمعنى كل ما يخرج عن الإطار الطبي و تم فيها التجارة فهنا يدخل في الاتجار الغير المشروع بالمواد المخدرة[33]، هذا و قد حصر المشرع الإماراتي

عملية البيع إلا للصيدلاني مع تحمله مسؤوليتها بقوله « يجب أن يكون للجهة المرخص لها بالاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية صيدلي مسئول عن هذه المواد»[34]، و الذين تحددهم الجهات المختصة إذا لم يكن بها صيادلة، مديري معامل التحاليل الكيماوية أو الأبحاث الطبية والعلمية والصناعية المرخص بها و ممثلي الجهات الحكومية والمعاهد العلمية المعترف بها[35]، أما المشرع اللبناني فقد أباح الاتجار بالمخدرات بل ذهب إلى أبعد من ذلك[36]، حيث أنه قنن الاتجار بها على الصعيد الدولي لكن بشرط منح الدول تراخيص خاصة لها و حصر التجارة فيها إلا في المواد المخدرة المدرجة في الجدول الثاني و الثالث فقط [37].

ب- التنظيم الدولي للاتجار بالمخدرات

يرتكز النظام القانوني الدولي في فرض الرقابة على إنتاج و تجارة و تناول المخدرات وتنظيمها هذا و إن كانت الفكرة غير فعالة بنسبة كبيرة إلى غاية القرن العشرين، حيث كانت هذه المسألة مقتصرة فقط على تلك الإجراءات التقليدية للأنظمة القانونية الداخلية للدول، إلى أن أدركت حكومات الدول الخطر الذي يهدد شعوبها في أن تلك الإجراءات،لعدم كفايتها في تنظيم محكم لها.

من هنا كانت الانطلاقة الفعلية لخلق نظام عالمي موحد في مجابهة المخدرات و محاولة تنظيمها و هذا في عقد الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة 1961 و التي دخلت حيز النفاذ في 13 ديسمبر 1964 و التي عدلت فيما بعد ببروتوكول عام 1972 و الذي أصبح نافذا في 8 أوت 1975، حيث تعد هذه الاتفاقية إنجاز رئيسي و تاريخي في تلك الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نظام دولي[38]، حيث عملت هذه الاتفاقية على تنظيم تلك المسائل العالقة و تقنينها في ما يخص الاتجار بالمخدرات، و التي نظمتها الاتفاقية بإسنادها مهام تجارة المخدرات و توزيعها لنظام الإجازة للدول الأطراف و الذين يقومون بدورهم بمراقبة المؤسسات و الأشخاص الذين يعملون في الاتجار، كذلك يعملون على منع تراكم المخدرات و قش الخشخاش الذي يكون في حوزة التجار أو الموزعين أو مؤسسات الدولة بما يكون من احتياجات للسوق، ناهيك عن توفير تذاكر طبية من أجل صرف المخدرات للأفراد، بدون تطبيق هذا الشرط أو إلزام الأفراد الذين يستعملون المواد المخدرة لأمورهم العلاجية المأذونين رسميا بالقيام بها، كذلك تسجيل التذاكر الطبية التي يوصف فيها المخدرات المدرجة في الجدول الأول في دفاتر ذات قسائم، و التي بدورها تعمل على مراقبة عملية الاستيراد و التصدير التي يقوم بها الأشخاص و المؤسسات، لكن في حالة استيراد أو تصدير المواد المخدرة من طرف دولة في الاتفاقية لابد لها من الحصول على إجازة مستقلة عن كل عملية استيراد أو تصدير سواء كان الأمر يخص نوع واحد من المخدرات أو عدة أنواع، بحيث تبين هذه الأخيرة اسم المخدر و الاسم الدولي غير التجاري إن وجد و الكمية التي ينبغي أن تتم في غضونها عملية الاستيراد أو التصدير، وكذا رقم إجازة التصدير و رقم شهادة الاستيراد و تاريخها و الجهة التي أصدرتها[39].

المحور الثاني: واقع المخدرات في العالم

إن زراعة و انتاج و تجارة المخدرات هي الجريمة الوحيدة التي توفر أكبر ربح ممكن في عالم الجريمة إذ ما قورنة بالجرائم الأخرى، هذا و قد أسهم عامل عالمية السوق، حيث أصبحت الأسواق غير مقتصرة على دولة معينة أو سلعة معينة فقط بل أصبحت عالمية و فتحت لحميع المتعاملين بجميع أنواعهم، مما يسر عملية تحرك رؤوس أموال ضخمت، بحيث يمكن تسريبها بدون مراقبة و حساب، و الذي أدى إلى زيادة نسب الفقر في دول على حساب دول أخرى، مما جعل الأفراد إلى البحث عن وسائل و طرق سريعة و سهلة لجمع الأموال و الحصول على الربح السريع و الغناء الفاحش، طامحين منها تحسين أحوالهم المادية، كل هذا فتح الباب أما عصابات زراعة المخدرات و التجارة فيها، باستغلال هذه الضروف في زيادة حجم الانتاج و توسيع و البحث عن أسواق جديدة أخرى تمكنهم من الربح السريع عن طريق تهريبها و الاتجار فيها خارج مكان انتاجها الأصلي.

أولا: زيادة حجم الإنتاج و تعطي المخدرات في العالم

تعاني الكثير من الدول من المشاكل الاقتصادية و سياسية و اجتماعية خطيرة، لذا فإنه عند وضع برامج لمكافحة المخدرات يجب الأخذ بعين الاعتبار تلك الظروف المحيطة بها و التي من شانها تعطيل عملية مكافحة المخدرات، و على الرغم من الجهود المبذولة و التي تسعى دائما الدول إلى إنفاذها في سبيل القضاء على زراعة و إنتاج المخدرات، إلا أن بعض المناطق لا تزال مواد و موارد أساسية لها ، كالقنب الهندي و الخشخاش و الكوكايين و المؤثرات العقلية، و هذا نتيجة لعدم كفاية نظم قانونية تشريعية تضبط و تحدد تجارتها و استعمالها، مما أدى إلى زيادة الطلب عليها، الذي يقابله الزيادة في الإنتاج.

أ- المخدرات

لا تزال منطقة شمال أفريقيا هي المنطقة دون الإقليمية صاحبة النصيب الأكبر من مضبوطات راتنج القنب، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة فقد استمرت الكميات المضبوطة آخذة في الازدياد وكان البلدان اللذان أبلغا عن أكبر كمية من المضبوطات في المنطقة دون الإقليمية هما الجزائر، حيث زادت المضبوطات من 53 طنا في عام 2011 إلى ما يربو على 211 طنا في عام 2013، والمغرب، حيث زادت من 126طنا في عام 2011 إلى 137 طنا في عام 2012 وبلغت النسبة في عام 2012 ، في المغرب 11 %من المضبوطات العالمية من راتنج القنب، وفي عام 2013 ، كان نصيبه 12 %، وفقاً للأرقام الأولية كما أن بلدانا أخرى في شمال أفريقيا أبلغت أيضا عن ضبط كميات كبيرة من راتنج القنب، ففي عام 2013 ضبطت السلطات المصرية كميةً تزيد عن 84 طنًّا من راتنج القنب، ويظل المغرب أكبر منتج لراتنج القنب في القارة، ولا تزال تزرع عشبة القنب في أكثر البلدان الأفريقية ومن بين أكبر المنتجين في منطقتي شمال أفريقيا وشرقها إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومصر والمغرب ففي عام 2013 ، ضبطت السلطات المصرية أكثر من 212 طنا من عُشبة القنب، حيث في معظم بلدان الجنوب الأفريقي، لا يزال القنب أيضاً يُنتج ويستهلك محليا جنوب أفريقيا إجمالي

الكميات المضبوطة من عُشبة القنب في جنوب أفريقيا في عام 2013 بنحو 196 طنا وقد وقعت معظم الضبطيات أثناء نقل القنَّب عن طريق البر، فيما ضبطت سلطات إنفاذ القانون في المراكز الحدودية شهريًّا ما يقارب 100 كيلوغرام من عُشبة القنب موجهة للتصدير، إلى المملكة المتحدة في المقام الأول كما أن العصابات الإجرامية في الجنوب الأفريقي تنخرط على نحو متزايد في بيع القنَّب عبر الإنترنت[40].

هذا و قد ارتفعت نسبة إنتاج الأفيون في أفغانستان إلى 43%، وذلك نتيجة توسع الأراضي المخصصة لزراعة نبات الخشخاش بنسبة 10% خلال العام 2016، حسب مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في كابول، حيث أكد مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والجريمة، إن الأراضي المخصصة لزراعة نبات الخشخاش وهو المصدر الرئيسي للأفيون توسعت لتصل إلى 201 ألف هكتار في عموم أفغانستان، وكان توفر الشروط اللازمة لزراعة هذا النوع من النباتات المخدرة، أحد أهم الأسباب في زيادة إنتاج الأفيون، وتعتبر أفغانستان أكبر مصدر للأفيون في العالم، وهو المادة الرئيسية التي تستخدم في صناعة مخدر الهيروين، و يصنف القانون الأفغاني زراعة الخشخاش ضمن الجرائم التي تترتب عليها عقوبات بالسجن، لكن المجتمعات الزراعية الفقيرة لازالت تنظر إلى هذه الزراعة باعتبارها مصدر دخل رئيسي[41].

حيث بلغت مساحة الرقعة العالمية المزروعة بالكوكا 155600 هكتار في عام 2011، وتكون هذه الرقعة بذلك قد بقيت تقريباً على ما كانت عليه في العام السابق ولكنها انخفضت بنسبة 14 في المائة عن عام 2007 وبنسبة 30% عن عام 2000، في حين أن التقديرات لكميات الكوكايين المصنوع معبراً عنها بكميات من الكوكايين النقي بنسبة مائة في المائة، فقد تراوحت ما بين 776 طناً و1051 طناً في عام 2011[42]، وفيما يتعلق بالكوكايين فإنه تشير الإحصاءات الرسمية إلى ضبط 1230 كيلوغراماً من الكوكايين في جامايكا في عام 2013، مقارنة بما مقداره 338

كيلوغراماً في 2012 ولا تزال جماعات الجريمة المنظَّمة من أمريكا الجنوبية والوسطى والجماعات المحلية تستغل ضعف البنى التنظيمية لدى الدولة والشرطة في البلد ويؤدي الفساد وسهولة التسلل عبر حدودها[43].

و قد لوحظ انخفاض في إنتاج الكوكايين في العالم في الفترة بين سنة 2007 إلى غاية 2012، وظل استهلاكها بنسبة عالية في أمريكا الشمالية ، وزياد في استهلاك الكوكايين و الاتجار بها في أمريكا الجنوبية[44]، هذا وتتقدم على المضبوطات في أوروبا الغربية والوسطى 71 طنا كما أن أكبر كمية وحيدة في العالم قاطبة من الكوكايين ضُبطت خارج المنطقة لا تزال هي التي أبلغت عنها الولايات المتحدة 104 طن في عام، وعلى العكس من ذلك، استمرَّ توافر القنب في المنطقة في الازدياد، مدفوعا بازدياد الإنتاج في البلدان الثلاثة جميعاً وبسياسات متسامحة في كثير من الولايات في الولايات المتحدة وما زال القنب هو المخدِر غير المشروع الأوسع توافرا وتعاطيا في المنطقة، كما أنه الأكثر اتجارا به فيما بين بلدان أمريكا الشمالية ووفقا لإدارة مكافحة المخدِّرات، فإن القنب المضبوط سنويا على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك يربو على مليون كيلوغرام ووفقاً للمنظمة العالمية للجمارك، مثلت مضبوطات الجمارك من القنَّب في عام 2013 في الولايات المتحدة نسبةً قدرها 94 في المائة من مجموع مضبوطات المخدِّرات التي أبلغت بها سلطات الجمارك في جميع أنحاء العالم2012[45].

ب- المؤثرات العقلية

لقد تم تسجيل تزايد تعاطي المنشِّطات الأمفيتامينية في أفريقيا، مع أنه لا توجد بيانات شاملة ومحدَّثة لجميع بلدان المنطقة، حيث تم ملاحظة تطور مُقلق في استمر تهريب المنشطات الأمفيتامينية عبر منطقة شرق أفريقيا إثيوبيا وكينيا على سبيل المثال لشحنها بعد ذلك بالطائرات إلى منطقتي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا ففي عامي 2012 و 2013 ، على سبيل المثال، أبلغت السلطات في كينيا عن العديد من مضبوطات الأمفيتامين و الميثامفيتامين، الموجهة أساسا إلى ماليزيا واليابان، في مطار نيروبي الدولي، ولا تزال كميات كبيرة من الميثاكوالون وسلائفه تُضبط في موزامبيق وجنوب أفريقيا . وقد ضُبط ما يزيد على 3 أطنان من الميثاكوالون في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في آذار/مارس 2014 وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضبطيات التي نُفِّذت مؤخَّراً في شمال موزامبيق قد شملت 605 كيلوغرامات من حمض أسيتيل الأنترانيل، وهو مادة سليفة تُستخدم في صنع الميثاكوالون على نحو غير مشروع ويُعتقد أنَّ ذلك العقار يُصنع لأغراض الاستهلاك المحلي في منطقة الجنوب الأفريقي، وخصوصاً في جنوب أفريقيا في حين يزداد الإبلاغ في تقارير السلطات في أمريكا الوسطى عن صنع المنشِّطات الأمفيتامينية في المنطقة فقد بزغ في الآونة الأخيرة صنع المنشِّطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع في كل من بليز و غواتيمالا و نيكاراغوا، وهي بلدان ليس لها تاريخ يذكر في صنعه.

هذا و قد ظلت ضلت الولايات المتحدة في عام 2013 البلد الذي أبلغ المنظمة العالمية للجمارك بأكبر عدد من مضبوطات الجمارك من الأمفيتامين وأكبر كميات من مضبوطات هذه المادة ومع أنَّ عدد المضبوطات ارتفع من 220 في عام 2012 إلى 311 في عام 2013 ، فقد انخفضت الكمية المضبوطة انخفاضاً معتبراً من 22،7 طنًّا في عام 2012 إلى ما يقارب 1،9 طن في عام2013[46].

ثانيا: توسع الأسواق العالمية للاتجار بالمواد المخدرة

ما زال إنتاج راتنج القنَّب مقصورًا على بضعة بلدان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، في حين تُنتَج عشبة القنَّب في معظم بلدان العالم .ولا تزال أمريكا الجنوبية تشكل كل الزراعة العالمية تقريبًا لشجيرة الكوكا، وما زال جنوب غرب آسيا) أفغانستان (وجنوب شرق آسيا)أساسا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار يستأثران بالغالبية العظمى من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة و على الرغم من صعوبة تقييم صنع المنشِّطات الأمفيتامينية، فإنَّ هناك تقارير تفيد بصنعها في جميع المناطق وربما لم يحدث أيُّ تغيير رئيسي في المناطق التي تزرع فيها محاصيل غير مشروعة أو يجري فيها صُنع غير مشروع، ولكنَّ أسواق المخدِّرات غير المشروعة والدروب التي تهرَّب عن طريقها المخدِّرات ما زالت في حالة متقلبة و"الشبكة السوداء"، وهي السوق الإلكترونية المغفلة الهوية المستخدمة في البيع غير المشروع لطائفة واسعة من المنتجات، بما فيها المخدِّرات، مثال

رئيسي للوضع الدائم التغيّر، وتترتب عليها آثار عميقة على أنشطة إنفاذ القانون وعلى الاتجار بالمخدِّرات[47].

وعلى ما يبدو أن شرق أفريقيا و غربها تزدادان أهمية فيما يتعلق بدروب التهريب البحرية، حيث يسلك المهربون أكثر فأكثر درباً بحرياً جديداً يتجه جنوباً من أفغانستان عبر موانئ في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان للوصول إلى أسواق المستهلكين عبر موانئ شرق أفريقيا و غربها وسجّلت مضبوطات الهيروين منذ عام 2009 ارتفاعاً حاداً في أفريقيا، لاسيما في شرق أفريقيا، حيث ازدادت بمقدار الـ 10 أضعاف تقريبا، حيث يتبيّن من مضبوطات الكوكايين في كولومبيا أنّ أهمية درب المحيط الأطلسي ربما تكون آخذة في الازدياد في التهريب البحري مقارنة بدرب المحيط الهادئ؛ ويبدو أنَّ للروابط اللغوية دوراً في تهريب الكوكايين من 3أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عن طريق البرازيل والبرتغال والبلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا ويبدو أنَّ سوق الكوكايين آخذة في التوسع في اتجاه الاقتصاديات الناهضة في آسيا[48]، ومن الأمثلة التقليدية على هذا الجانب الدينامي التحول المستمر في الدروب المستخدمة لتهريب المواد الأفيونية، واحتمال أن يكون الهيروين الأفغاني يصل إلى أسواق أخرى، وقد تجلت الأهمية المتزايدة لأفريقيا كمنطقة عبور للهيروين الأفغاني المتجه إلى أوروبا ومناطق أخرى في تزايد ضبطيات الهيروين المبلغ عنها في السنوات الأخيرة في بعض البلدان الأفريقية، ولاسيما في منطقة شرق أفريقيا وتدل أيضاً الضبطيات التي تمت مؤخراً على أن تهريب شحنات كبيرة من الهيروين الأفغاني عبر المحيط الهندي إلى شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ربما أصبح أكثر شيوعا و علاوة على ذلك، يستمر استخدام أفريقيا كمنطقة إعادة شحن لتهريب الكوكايين عبر المحيط الأطلسي إلى أوروبا، وأخذت أوروبا الشرقية تبرز كمنطقة عبور وكمنطقة مقصد والكميات المهربة كميات صغيرة، ولكن هذا الأمر ربما يدل على أنَّ سوق الكوكايين آخذة في الانتقال باتجاه الشرق ويبدو أنَّ منطقة غرب أفريقيا أصبحت مصدراً راسخاً للميثامفيتامين المهرّب إلى شرق وجنوب شرق آسيا عبر الجنوب الأفريقي أو أوروبا، حيث أصبحت هناك دروب اتجار جديدة تربط بين أسواق إقليمية للميثامفيتامين لم تكن مرتبطة فيما بينها في الماضي .وما انفكّت سوق الميثامفيتامين الراسخة في شرق وجنوب شرق آسيا تتوسع، في حين توجد أيضاً دلائل على تزايد تعاطي الميثامفيتامين في أنحاء من أمريكا الشمالية وأوروبا[49].

و يبدو أن الاتجار بالمخدِّرات شهد زيادة طفيفة عموماً في عام 2015 ، حيث أن بعض أسواق المخدِّرات، وبخاصة سوق الكوكايين والمخدِّرات الاصطناعية، تشهد ازدهاراً، لاسيما و أن تعاطي الكوكايين في تزايد في أكبر سوقين، وهما أمريكا الشمالية وأوروبا، ويشير معدل انتشار تعاطي الكوكايين بين عامة السكان والاختبارات التي أجريت على القوة العاملة إلى تزايد تعاطي الكوكايين في الولايات المتحدة وفي أوروبا، مما أبلغ عن بوادر زيادات في استهلاك الكوكايين ، حيث سُجلت زيادة بنسبة 30 في المائة أو أكثر خلال الفترة 2011- 2016، وكميات الكوكايين المضبوطة هي أيضاً آخذة في الازدياد فعلى الصعيد العالمي، زادت تلك الكميات بنسبة 30 في المائة لتصل إلى 864 طن بدرجات متفاوتة من النقاء في الأسواق عام 2015 ، وهو أعلى مستوى يُسجَّل على الإطلاق، وفي أمريكا الشمالية، و زادت تلك الكميات بنسبة 40 في المائة لتصل إلى 141 طنا وفي أوروبا، زادت بنسبة 35 % لتصل إلى 84 طنا.

و خلافاً لصنع الهيروين والكوكايين، فإن صنع المخدرات الاصطناعية ليس مقيدا جغرافيًّا لأن العملية لا تنطوي على استخراج مكونات فعالة من نباتات ينبغي زرعها في ظروف معيَّنة كي تنمو بيد أي تحليل لسوق المخدِّرات الاصطناعية سيكون معقدا بسبب محدودية المعلومات بشأن صنع المخدِّرات الاصطناعية، مما يحول دون تقدير حجم ما يُصنع من تلك المخدرات في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن البيانات عن المضبوطات والتعاطي تشير إلى أن عرض المخدرات الاصطناعية يشهد توسعا، حيث يظهر اتساع سوق الميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا في المعلومات المتاحة، على ندرتها، عن تعاطي الميثامفيتامين والعاج من ذلك التعاطي وفي عام 2015 ، أبلغ خبراء في عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية عن زيادة ملحوظة في تعاطي الميثامفيتامين البلوري وأقراص الميثامفيتامين

على السواء، كما اعتبروا الميثامفيتامين أشيع المخدِرات المتعاطات في بعض تلك البلدان وفي العام نفسه، مثَّل الأشخاص الذين يتلقون العاج بسبب تعاطي الميثامفيتامين أكبر نسبة من الأشخاص الذين تلقوا العلاج من تعاطي المخدِّرات في معظم البلدان والأقاليم في شرق وجنوب شرق آسيا التي أبلغت عن ذلك المؤشر[50].

و في دراسة صدرت من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة و المخدرات، قولها أن حجم سوق المخدرات السنوي في العالم يقدر بحوالي 320 مليار دولار وهو حجم يضع هذه التجارة الخطرة والمدمرة في آن معاً في مرتبة المركز الثالث كأكبر سوق بعد النفط والسلاح في العالم، و قالت الدراسة التي أجراها الخبير (بونيه غوميز) تحت عنوان "تجارة المخدرات و الأمن الدولي" ونشرها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (تشاهام هاوس)، أنه اليوم حوالي 25% من مخدر الكوكايين التي تستهلك في دول أوروبا الغربية تهرب عبر دول غرب أفريقيا، و قدرت قيمة المخدرات المهربة سنوياً من غرب إفريقيا إلى أوروبا بحوالي ملياري دولار سنويا، وقالت الدراسة أن قيمة تجارة الكوكايين في دولة غينيا بيساو الواقعة غربي أفريقيا أكبر من حجم ناتجها المحلي، مشيرة في هذا الصدد إلى أن تجارة المخدرات تعد من أكبر المهددات للأمن والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي في غينيا بيساو وفي العديد من دول غربي أفريقيا وأميركا الجنوبية[51].

المحور الثالث: تطور طرق وأساليب تهريب المخدرات دوليا

زاد التطور الذي شهده العالم في أنظمة الاتصالات و تبادل المعلومات الذي بات ينتقل من فرد إلى فرد و من دولة إلى دولة في لمح البصر إلى تطور قدرات مهربي المخدرات من نقل ميادين الحرب ضد المخدرات إلى مواقع جديدة أخرى و اللجوء لإخفاء و نقل و تهريب المخدرات بدا من الجمال و الدواب و تطورا إلى استخدام السفن و اليخوت و مراكب الصيد و على متن طائرات الشحن الجوي و نقل المسافرين و الطائرات الخاصة و كذا الإنسان في حد ذاته داخل أجهزته الحساسة عن طريق ابتلاعها و إخفائها داخل أمعائه ، إلى جانب إخفائها داخل الرسائل و الطرود المشحونة بالبريد الجوي[52].

أولا: عن طريق البر

عادة ما تتشارك الدول المجاورة شريط حدودي بري ذات مسافات طويلة، و التي غالبا ما يصعب إخضاعها لمراقبة دائمة و على مدار الساعة، حيث يصعب على العديد من الدول تأمين كلفتها و متطلباتها، كذلك في العديد من الحالات يكون ثمة تدخل في مناطق مأهولة على امتداد الحدود بين الدول الأمر الذي يجعل مسألة مراقبة عبور الأشخاص عبر الحدود الفاصلة مسألة شائكة لوجود العديد من الروابط و المصالح المشتركة بين القاطنين بمحاذاة الحدود، و على الرغم من الأخذ بعين الاعتبار للحواجز الطبيعية عند تعيين الحدود البرية الفاصلة بين الدول، إلا أنه غالبا ما يكون هناك العديد من الأماكن التي يمكن العبور من خلالها من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى، من هنا يستغل المهربون كافة الإمكانات المتاحة لهم لتهريب المخدرات عبر الحدود البرية، غير المراقبة أحيانا، و أحيانا أخرى عبر المعابر البرية غير المعتمدة كمعابر رسمية، إلا أنهم لا يورعون عن تهريبها عبر منافذ العبور المعتمدة رسميا[53].

ثانيا: عن طريق البحر و القنوات المائية

وهي أكثر طرق التهريب أمناً، وتستخدم لنقل شحنات ضخمة من المخدرات، من الأقاليم التي تربطها خطوط ملاحية، وقد يكون التهريب باستخدام مراكب نقل البضائع، عن طريق إخفاء المخدرات، داخل طرود مشحونة، من دولة إلى دولة، بأسماء أشخاص لا يرقى الشك إليهم، أو بعض الهيئات، التي تتمتع بحصانات خاصة، أو باستخدام بعض الحيل للهروب من التفتيش الجمركي، عند التخليص على هذه البضائع، حيث تستخدم العصابات المنظمة قوارب سريعة جدا تفوق سرعتها في الماء 100 كيلومتر في الساعة، في نقل الشحنات الكبيرة من المخدرات، من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وغالباً ما تُستخدم في هذه العملية ثلاث وسائل بحرية، الأولى تقوم بنقل الشحنة من شاطئ دولة الإنتاج، إلى مكان

توجد فيه السفينة الثانية، التي تتولى النقل في أعالي البحار إلى موقع السفينة ثالثة، بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الاستهلاك[54].

فمثلا يتم نقل أكبر الكميات المنتجة من المخدرات لأسواق الاستهلاك لأمريكا الشمالية عن طريق البحر، و هذا لتجاورها القريب من مناطق الإنتاج، عن طريق استغلال امتداد الساحلي البحري بأتساعه، حيث يطل على كل من خليج المكسيك و البحر الكاريبي عبر السواحل البحرية الأمريكية[55].

ثالثا: عبر المسالك الجوية

يعتمد المهربون في تهريب المخدرات على الطائرات، كوسيلة فعالة لتهريبها، حيث أصبح التطور الذي مس القطاع الجوي من تطور في الطائرات، وسيلة سريعة و فعالة في نقل شحنات كبيرة من المخدرات، و كذا لمسافات طويلة، بعد أن أصبح بمقدور الطائرات السفر لأبعد أماكن الأرض دون مشاكل[56]، حيث تشير الدلائل إلى أن حركة تهريب المخدرات عن طريق المجال الجوي في تزايد رهيب و أنها لن تكتفي في اعتمادها على وسائل النقل التجاري الجوي فقط، بل صار الأمر إلى طائرات خاصة، و التي يمكن لعائدات المخدرات أن تقتني هذه الطائرات للمهربين، و التي بدورها تجنبهم المسارات التجارية العامة و المعروفة و التي يمكن للرادار تغطيتها تغطية جيدة، كما تجنبهم عمليات التفتيش الدقيق التي تتم في المطارات بحثا عن المخدرات و الأسلحة[57].

كما أبلغت بلدان في شمال أفريقيا أيضاً عن مضبوطات كبيرة من الهيروين، ووفقاً للبيانات الوطنية المقدَّمة، فقد ازدادت مضبوطات الهيروين في مصر من نحو 75 كيلوغراماً في عام 2012 إلى 260كيلوغراماً في عام 2013 ، واستمرَّت في الازدياد كمية الهيروين التي تمرُّ عبر منطقة غرب أفريقيا، وذلك في الأكثر بواسطة شركات النقل الجوي التجارية[58]، هذا وقد تبين أنَّ ما نسبته أكثر من 81في المائة من الأفيون المضبوط في كندا في عام 2013 كان منتَجاً في الهند، و أن ما نسبته 68،6 % من الأفيون المضبوط كان قد مرَّ عبر الإمارات العربية المتحدة مباشرة قبل دخوله البلد وإضافة إلى ذلك، كما تبيّنَ أيضا أن ما نسبته 33،6 % في المائة من الهيروين المضبوط كان قد مرَّ عبر الإمارات العربية المتحدة مباشرةً قبل دخوله، وقد تم تهريب أكثرية الهيروين المضبوط بواسطة الشحن الجوي، وسُعاة من ركَّاب رحلات جوية[59].

الخاتمة:

لم تكن المخاطر و المضار التي كانت تنجم على التداول غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية واردة في عقول الباحثين و العلماء الأوائل الذين كرسوا حياتهم في البحث عن سبل استغلال هذه المواد لصالح المجتمع و المنفعة له، و الذين نجحوا في اكتشافها و تحضيرها و تصنيعها، و هم لم يبتغوا ذلك أبدا، لأنه لم تكن لديهم النية التي كانت عند تجار المخدرات و مصنعيها على نحو غير مشروع، خاصة في الضروف المتطورة التي مستها و التي ساهمت بشكل كبير في تطورها التجاري الذي يأتي من جرائه جمع الثروات و الأموال الطائلة وهذا على حساب أرواح الأفراد، مما شكل لزاما على المجتمع الدولي التكاتف و التعاون من أجل تنظيمها ثم مكافحتها عن طريق خلق سياسات دولية تتمحور في تلك الآليات التي تعمل على ظبطها و التحكم فيها، و التي تمخظة في شكل نصوص مواد أقرتها اتفاقيات دولية و أخرى اقليمية كان الهدف منها، تنظيم استعمالها بطرق مشروعة تظمن النتيجة و الأهداف التي و جدت من أجلها ، و تعقب ومكافحة استعمالها غير المشروع، خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة التي أخذتها هذه الظاهرة مما ساعدها على التطور و الزيادة في انتاجها و تسويقها بطرق غير شرعية.

الهوامش:

(1)- موقع قنات BBC العربي
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/05/140503_marijuana_uruguay_tobacco 18.26m..2017/01/19

(2)- محمد فتحي عيد، مرجع سابق، ص 80.

(3)-http://www.akhbarak.net/news/2014/10/04/5093995/articles/16526976 ..2017/01/1918.40m

(4) - http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/08/090826_me_marijuana_tc2.shtml .. 2017/01/19 18.40m

-أنظر كذلك: جريدة Le Monde الفرنسية الالكترونية
http://www.lemonde.fr/ameriques/article/2009/08/25/l-argentine-avance-vers-.. 19:00m.la-depenalisation-du-cannabis_1231937_3222.html 19/01/2017

(5)-http://www.lemonde.fr/ameriques/article/2009/08/25/l-argentine-avance-vers-la-depenalisation-du_cannabis_1231937_3222.html.. 19/01/2017.. 19:30m

(6)- Sentencia C-491/12, La ley colombiana, MEDIDAS PENALES PARA GARANTIZAR LA SEGURIDAD CIUDADANA-Exequibilidad condicionada sobre tráfico, fabricación o porte de estupefacientes. El artículo 2º de la Ley 30 de 1986, o "Estatuto Nacional de Estupefacientes", definió en su literal, que se considera dosis para uso personal.

(7)- محمد مؤنس محب الدين، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات، دراسة مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1995، ص 53.

كذلك بالنسبة لمحكمة فلوردا في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد رفضت الطعن المقدم بعدم دستورية تجريم التعاطي على الرغم من أن الطعن استند على أن حيازة المخدرات و تعاطيها، ورغم ما تمثله من خطورة على متعاطيها وغيره إل أنه يدخل في منطقة السرية المكفولة بالحماية الدستورية... نفس المرجع.

(8)- http://www.courrierinternational.com/article/2009/10/08/le-cannabis-devient-presque-legal...19/01/2017..20.00m.

(9)- Moniteur Belge -Belgisch Staatsblad, Service Public Fédéral Justice, — Directive commune de la Ministre de la Justice et du Collège des procureurs généraux relative à la constatation, l'enregistrement et la poursuite des infractions en matière de détention de cannabis, Directives concernant la constatation et l'enregistrement, Directives concernant la constatation et l'enregistrement,2005, P 2569.

(10)- المادة 5 فقرة 1، قانون رقم 18، بشأن مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية،مدينة رام الله، فلسطين، 2015.

(11)- المادة 05 فقرة 02، اتفاقية المؤثرات العقلية اسنة 1971.

(12)- محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص ص 66-67.

(13)- محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 3.

(14)- محمد عباس منصور، تدابير الرقابة على التجارة المشروعة للمواد المخدرة و المؤثرات العقلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003 ، ص ص 43-44...

http://www.menafatf.org/images/UploadFiles/Illicit_Trafficking_and_ML_Ar.pdf

(15)- عبد الرحمان محمد أبو عمه، حجم ظاهرة الاستعمال غير مشروع للمخدرات، مركز الدراسات و البحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ- 1998م، ص 18.

(16)- عادل مشموشي، مرجع سابق، ص 60.

(17)- سيدي أحمد لمساوري، مرجع سابق، ص 119.

(18)- هاني عرموش، مرجع سابق، ص ص 279-280.

(19)- سمير محمد عبد الغني، الوجيز في شرح قانون مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية الكويتي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2004-2005، مصر، ص 27.

(20)- Réseau PIC, G U I D E D ' I N F O R M AT I O N, Les médicaments psychotropes, Psychiatrie et Santé mentale, Edition 2014, Paris, P 18.

(21)- GILLES LANDRY, Op, cit, p p 25-26.

(22)- Classeur-Des-Drogues-Luciole, P 6… http://www.laluciole.info/classeur-des-drogues-luciole.pdf.

(23)- Classeur-Des-Drogues-Luciole,Op, p 24.

(24)- http://www.ginad.org/ar/drugs/drugs/210/anabolic-steroids..22/01/2017 15:45m.

(25)- سمير محمد عبد الغني، مكافحة المخدرات في عصر العولمة، المخدرات و الجريمة و الفساد الاقتصادي، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر و البرمجيات، دون سنة نشر، مصر – الامارات، ص ص 161-162.

(26)- يوسف عبد الحميد المراشدة، مرجع سابق، ص 26.

(27)- http://www.tangerinter.com-بشكل-الحشيش-شرّع-أول-بلد-الأورغواي/#.WM_mUtIpzs0 … 24/01/2017.. 14:45m.

(*) المقاهي التجارية أو coffe shop هي أماكن مرخص لها من طرف الدول يتم فيها تعاطي المخدرات لكن وفق لشروط محددة من قبل السلطات المعنية، توجد بشكل كبير في هولندا.

(28)- Clamé-Ocnam Daméus, PROCESSUS MULTILATÉRAL DE SÉCURISATION DE L'USAGE DE DROGUES, MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, JANVIER 2012, P 131… http://www.archipel.uqam.ca/4435/1/M12363.pdf

(29)- Ibid, p 131.

(30)- Arret dans l'affair C-137-09, Marc Michel Jose Mans VS Burg Emeester Van Maastricht, Cour De Justice De L'Union Européenne, Communique De Presse N° 121/10, Luxembourg, 16/12/2010. http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2010-12/cp100121fr.pdf

(31)-http://www.lemonde.fr/europe/article/2012/04/26/pays-bas-la-bataille-des-coffee-shops_1691751_3214.html..
24/01/2017.. 17:15m.

(32)- المادة 07، من القانون رقم 182 لسنة 1960 المعدل في شأن مكافحة المخدرات و تنظيم استعمالها و الاتجار فيها، جمهورية مصر العربية.

(33)- المادة 02، القانون الفلسطيني المتعلق بالمخدرات، مرجع سابق.

(34)- المادة 18، القانون الاتحادي الإماراتي لمكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية رقم 14/ 1995 .
(35)- المادة 20، نفس المرجع.
(36)- المادة 56 و ما يليها، قانون رقم 673، المتعلق بالمخدرات و المؤثرات العقلية و السلائف، الوارد بالمرسوم رقم 8176 بتاريخ 1996/03/30 المتعلق بالمخدرات و المؤثرات العقلية و السلائف، الجمهورية اللبنانية، 1998.
(37)- المادة 08 ف 04، الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972
(38)- نفس المرجع.
(39)- المادة 30 و 31 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المادة 16 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير مشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988 ، محمد عباس منصور، مرجع سابق ، ص 59 و ما يليها...
(40)- تقرير 2014، الهيئة الدولية لمراقة المخدرات، مرجع سابق، ص ص 45-46-47
(41)- مرجع سابق، ص 16
(42)- تقرير المخدرات العالمي لسنة 2013 خلاصة وافية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، ص 3
(43)- مرجع سابق ص 51
(45)- عبد العالي الدريبي، الاتجار غير مشروع بالمخدرات و الجهود الدولية للوقاية منها بالتطبيق على تجارب عالمية و اقليمية ووطنية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولة 2016، القاهرة، ص ص 32-33
(46)- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2014، نفس المرجع، ص ص 58-59
(47)- نفس المرجع، ص ص 45 إلى 59
(48)- تقرير المخدرات العالمي 2013، مرجع سابق، ص ص 2-3
(49)- تقرير المخدرات العالمي 2015، مرجع سابق، ص 8
(50)- تقرير المخدرات العالمي لسنة 2017، مرجع سابق، ص ص 15-16-17
(51)- موسى مهدي، سوق المخدرات الأكبر عالميا بعد النفط و السلاح، مقال منشور في جريدة العربي الجديد،
https://www.alaraby.co.uk/economy/2014/2/7سوق- المخدرات- الأكبر- عالميا- بعد- النفط- و السلاح 30/04/2018.17:00m
(52)- علي أحمد راغب، الاتجار غير مشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2003، ص ص 213-214
(53)- عادل مشموشي، مرجع سابق، ص ص217-218
- لمزيد من المعلومات راجع الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري
http://www.algeriepolice.dzالشرطة-تحجز-أكثر..01/05/2018...14:00m
(54)- http://almadapaper.net/Details/99614طرق-وأساليب-تهريب-المخدّرات-والحيل-المستخدمة-في-التهريب--القسم-الأخير30:13...01/05/2018 ... ...m
- voir aussi: https://www.lejdd.fr/Societe/Faits-divers/Le-Pacifique-nouvelle-route-de-la-cocaine-845117... 01/05/2018...13:45m
- أنظر كذلك عادل مشموشي، مرجع سابق ص 218
(55)- محمد فاروق عبد الحميد، التعاون الدولي البحري في مجال مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 226 و ما يليها
(56)- محمد فتحي عيد،مرجع سابق، ص 16

(57)- تقرير الهيئة الدولية للمخدرات لعام 2017، مرجع سابق، ص 51
(58)- عادل مشموشي، نفس المرجع، ص 219
(59)- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2014، مرجع سابق ص 46.